

هريرة، محمد، ١٩/١٠/٢٠١٧
 ١٩/١٠/٢٠١٧
 هـ

هل تنجح الدولة في إعادة هيكلة الأصول؟ الخبراء: فصل الملكية عن الإدارة وإنهاء الاحتكار تفعيل برامج المشاركة للمواطنين والخاص

إدارة الأصول المملوكة للدولة ما زالت أصعب التحديات التي تواجه الاقتصاد القومي منذ فشل العديد من الإجراءات التي اتخذتها الدولة لإعادة هيكلة أصولها المملوكة للدولة. استعادة من الأصول المملوكة للدولة يحتاج إلى برامج وسياسات جديدة خارج الصندوق، مؤكداً على ضرورة التفرقة بين الإدارة والملكية والفصل التام علي أن تترك إدارة الأصول للقطاع العام والخاص من خلال برنامج المشاركة للقطاع (PPP) والعمل على تفعيله خاصة أن هناك قانوناً خاصاً لتنظيم هذا البرنامج.

البرنامح المستثمرون أوضحوا أنه لا بد أن يكون هناك تشاعات لدى الجميع أن الحكومات تحكّم ولا تمكك

تتطلب ولا تدير وأن من واجباتها تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين خاصة معدودي الدخل. المهندس محمد فرج عامر رئيس جمعية مستثمري الهند من الإجراء التي اتخذتها الدولة لإعادة هيكلة أصولها المملوكة للدولة هي إعادة النظر في مجلس النواب برى ضرورة إعادة النظر في منظومة الإدارة والأصول المملوكة للدولة وعمل تطوير جاد لقطاع الأعمال والتمويل بين الملكية والإدارة التي تقوم بإنتاج السلع والخدمات بطريقة مباشرة ويعني ذلك أن الحكومة تملك الأصول وتستطيع تسييرها وتوجيهها لكن عليها أن تترك مهمة إدارتها للغيرها.

قال عامر إننا نساند برنامج المشاركة للقطاع العام والخاص (PPP) الذي من شأنه أن يسمح بالاستثمار المشترك مع رأس المال الخاص في الشركات.

مشروعات تملكها الدولة وتتقاسم أرباحها مع المستثمرين من القطاع الخاص سواء كان مصريا أم اجنبيا.

المهندس سعيد أحمد رئيس المجلس التصديري لصناعة الفروشات برى أن إعادة هيكلة الأصول المملوكة للدولة تحتاج إلى إجراءات جديدة لتنظيم العمالة داخلها بمعنى ربط العمل بالإنتاجية وتقليص بند الأجور الذي يقرب الـ ٧٠٪ من إجمالي التكلفة وهذا خطأ كبير لا بد من علاجه ليصبح بند الأجور لا يتجاوز ٧٪ من إجمالي التكلفة.

قال سعيد إن شركات قطاع الأعمال وباقى أصول الدولة المنتجة تعاني من خسائر كثيرة بسبب عدم تطبيق المعايير الدولية للإدارة حيث هناك شركات تدار بشكل عشوائي فنقص الخبرات



محمد سعد



فرج عامر



سعيد احمد

والمهارات من ناحية وانتشار الفساد من ناحية أخرى.

طالب بالبحث عن شركات متخصصة في الإدارة لإدارة أصول الدولة بشكل علمي موضحاً أن هناك العديد من الدول المتقدمة قد نجحت باتباع هذه السياسات وأصبح لديها كفاءات اقتصادية مملوكة للدولة لكن لا تديرها وهذا ما يجب العمل به في المرحلة القادمة.

الدكتور محمد الدين نائب رئيس الاتحاد المصري لجمعيات المستثمرين برى أن الأصول المملوكة للدولة أصبحت تمثل نرفنا للموارد نتيجة لسوء الإدارة التي ترتب عليه تضخم مديونيائنا وزيادة قمتز ونها الرأكد.

قال سعد إن الاقتصاد القومي يواجه تحديات كبيرة بسبب تشرّد العديد من أصول الدولة المنتجة حيث تمثل بوبة للفاصد والترج وهذا ما يجب الانتقاة له قبل فوات الأوان مؤكداً على ضرورة فصل الملكية عن الإدارة وأن تكون شركات خاصة لإدارة وإعادة الهيكلة. وأضاف أنه يجب علي الحكومات أن تحكّم ولا تملك وتنظم ولا تدير ومن واجباتها تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين خاصة معدودي الدخل وذلك من خلال مرآقية صارمة تحقق ضبط إيقاع الأسواق وشفاقية تداول السلع ووقف الممارسات المضارة مثل الاحتكار والمضاربة والفسح وضرب الفواتير وتقليد الملامات التجارية.

رضا العراقي

أمامهم متاحة
 يصدق الأبواب
 تلزمات نارية
 الأمور يقفون
 قلة من المجتمع
 ١ وتطلت عن
 ١ ورفعت القيم
 تكافل والتعاون
 ١ تعمل على رفع
 الحياة الميشية
 معاناة يومية لا
 تخففها مهمما
 لم وقتحت من
 لكها في الوقت
 التدخل الحاسم
 جبرية أو تعديب
 ح قرض رقابة
 علي الأسواق
 التجار الجشعين
 تنكاريين مهمما
 واحتجاجات
 ح وتجار الغرف
 يضطر المواطن
 توجه لهذه الفئة
 نة استرحام بال